

1

الفصل الأول

المدرسة الذكية في أزمنة التغيير

The Intelligent School in Times of Changes

عرض المشهد

- التغيير السياسي - الإصلاح التربوي في إنجلترا وويلز.
- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تغيرات المكانة الاجتماعية والاقتصادية , ونقص تكافؤ الفرص التعليمية.

عرض المشهد:

مقدمة:

"بالرغم من دخولنا حقبة جديدة بعلوم معقدة وتكنولوجيا مذهلة، إلا أننا ما زلنا لا نملك معرفة كيفية تربية أطفالنا وتلاميذنا" (Mortimore 2001:1، Mac bath)

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، ما زالت المدرسة تعلم القاسم الأعظم من شبابنا بالشكل التقليدي، على الرغم من أنه لا يمكن التسليم حتى في هذه اللحظة، بأن الوصول للمدرسة ودخولها، وكذلك التعليم فيها، أصبح أمراً مسلماً به، والدليل على ذلك حالة الكثير والكثير من الإناث في أفغانستان، والملايين في أفريقيا الذين حرّموا من حق التعليم في المدرسة، ولو بشكلها الرسمي. ولهذا فإن التعليم في المدرسة يعد قيمة جوهرية بالنسبة لكثير من التلاميذ، ولا يمكن تعويضه لهم. ولكن - وكما يذكر "ماك بيث" و"مورتي مور" Mortimore، Mac Bath أن كل شيء ليس على ما يرام، والنقطة التي يقصدونها هي أنه في سياق تحسين التعليم للجميع، فإنه لم تكتمل تلبية الحاجات التعليمية الأساسية للأطفال حتى الآن، ولقد أشار تقرير كبير موجي جلاله الملكة والمفتش العام في مكتب المعايير التربوية (OFSTED, 2002: 20) إلى هذه النقطة حيث قال: "لن توتي العملية التعليمية ثمارها المرجوة، حتى نتعرف على إنجازات التلاميذ ومدى تقدمهم".

فالمدارس تلبى احتياجات الحاضر والمستقبل، وتقوم بدور محوري في حياة وتعلم تلاميذها في الوقت الحاضر، بما تغرس فيهم من مهام تجعلهم مواطنين قادرين على مواجهة الألفية الثالثة، وللمدارس أيضاً مسؤولية تشكيل مستقبل تلاميذها. وفي هذا السياق لخص "بارث" (1988: Barth) - وهو أحد الباحثين المعروفين في مجال التعليم- ذلك، عندما وصف المدرسة بأنها ذات أربعة حوائط يشكلون إطاراً يحيط بالمستقبل.

والدرس الجوهري الذي تم استنتاجه من بحوث ودراسات المدارس الفعالة أن هذه المدارس يمكن أن تغير الشخص للأحسن (Edmonds, 1979; Rutter, et al, 1979; Mortimore, et al, 1988) أو حتى للأسوأ (Myers, 1995) وهذه رسالة قوية، بل هي أقوى رسالة نستخلصها من مراجعة التراث العلمي المتعلق بالمدارس الفعالة. فهي تقوي وتمكن الممارسين والمختصين، وتمنحهم مسؤولية التغيير في حياة الأطفال بشكل مستمر، وتضعهم في تحدٍ مستمر في الوقت نفسه، كما تقدم إمكانية إحداث فرق له معنى في الفرص المتاحة للتلاميذ في حياتهم، إلى جانب إعطائهم مسؤولية القيام بهذا الأمر، وبهذا يتحقق مبدأ فحواء "أن نظامنا التربوي يلبي احتياجات جميع التلاميذ".

وكما هو واضح فإن خريج المدرسة ينتظر منه أن يكون قادراً على التفكير والتأمل، وقادراً على معالجة المعلومات بالمعرفة Cognition، بل وقادراً على أن يقيم المعرفة، ليعرف منها الغث والثلثين،

والنافع والضار. بمعنى أن يعرف عن المعرفة فيما يسمى بما وراء المعرفة Metacognition وقادراً على بناء المعرفة والتعلم البنائي، وقادراً على التفكير الابتكاري، وذلك حتى يتكون لديه القدرات التنافسية في عصر القرية الكونية والعولمة واقتصاديات المعرفة.

وهناك اتفاق عام في أدبيات التراث العلمي المتعلق بالمدرسة الفعالة والتحسين المدرسي (SESI) School Effectiveness and School Improvement (SESI) أن المدرسة الفعالة يمكن وصفها "بأنها مدرسة يتقدم التلاميذ فيها بشكل أكثر مما قد تتوقعه الأفراد الذين لم يتعرضوا له (Mortimore, 1991:9) وهي مدرسة تضيف قيمة جديدة إلى مخرجات التلاميذ مقارنة بمدارس تقبل تلاميذ متشابهين، أو تقدم المحتوى التعليمي ذاته (3: Sammons et al, 1995) ولكن الافتراضات حول هدف التربية التي تدور في إطارها هذه التعريفات نادراً ما يتم استكشافها وتحديدها. فالمدارس التي تُفيد تلاميذ متشابهين جداً أو التي تقدم تقريباً المحتوى التعليمي نفسه، يمكن أن توفر لتلاميذها خبرات متنوعة، وبيئات تعليم ثرية وتحقق مخرجات مختلفة لتلاميذها، حيث إن هناك مؤشرات وأدلة متزايدة على أن هذا ما يحدث بالفعل (Mac Beath & Mortimore, 2001; Gray et al 1999) ولكننا قد نزعّم أنه توجد الآن حاجة ماسة إلى إعادة التفكير في هذه التعريفات في سياق اعتبار، ماذا نعني بأن يكون الفرد متعلماً، بل ماذا نعني أن يكون الفرد متتوراً ومثقفاً؟. وقد حدثت تغيرات ذات مغزى، وترتبط مباشرة بمستقبل المملكة المتحدة خصوصاً، والكثير من دول العالم بشكل عام، والتي لها تأثير مباشر على مستقبل التعليم بشكل عام. وهذه التغييرات تثير أسئلة محورية حول مدى مناسبة الطرق والوسائل التي يتم بها التعليم، والتي تعمل بها المدارس وتنظم التعليم بها، وتقييمه وتطوره".

وفي ضوء ذلك طالب وزير التعليم البريطاني بإحداث تغيير جذري في الفصول المدرسية من أجل توافق التعليم مع المهارات الشخصية لكل طفل. وفي مؤتمر عقد في مدينة بريستون البريطانية عبر وزير التعليم "جيم نيت" عن رغبته في إيجاد نظام تعليمي لا يتعلم فيه الطفل على نحو روتيني ممل، ولا يتخلف فيه طالب عن مواصلة تعليمه، وتأتي دعوة الوزير في أعقاب نشر تقرير رسمي عن النظام التعليمي في البلاد تتضمن توصية بتوفير "مرشد تعليمي" لكل طفل. وأوصى التقرير الذي عرف بتقرير "جيلبرت" نسبة إلى "كريستين جيلبرت" التي تتراأس هيئة "أوفستد" للتفتيش التعليمي بمراجعة المنهج الدراسي القائم ونظام الامتحانات المتبع، وهي الخطوة التي لقيت ترحيباً من جانب النقابات التعليمية المختلفة.

وقد صرح وزير التعليم قائلاً: أرغب في أن أرى تغييراً جذرياً ذا معنى جوهرى يفيد جميع الطلاب وأولياء الأمور، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال نظام تعليمي يراعي شخصية الطالب ولا يجعل لمستواه في أي فترة ماضية في حياته تأثيراً سلبياً على تقدمه وأماله. ويجب أن يرتفع مستوى الطلاب في هذا النظام نحو الأفضل حتى نضيق الفروق بينهم في النتائج"

من جانبها قالت السيدة "جيلبرت" التي ترأست اللجنة التي أعدت التقرير: إن شخصنة التعليم هي الأمر الذي يهم كل ولي أمر، وهو الأمر الذي يستحقه كل طفل، وهو الهدف المنشود الذي تحتاج إليه البلاد لتفنى بالتحديات العالمية للقرن الحادى والعشرين. ويضيف التقرير "إن الأمر يتعلق بتحقيق الهدف الأخلاقي وبتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث إن الطلاب المنحدرين من فئات فقيرة للغاية هم أقل الناس فرصة من حيث احتمالية تحقيق مستوى طيب"

وقد أوصى التقرير بأمر عدة من بينها :

- ضروري أن تحدد جميع المدارس كيفية "شخصنة" التعليم. أي: جعله يتوافق مع المهارات الشخصية لكل طالب، بحيث تصبح هذه العملية حقيقة واقعة.
- يجب تشكيل مجموعة لتقوم على وجه السرعة بمراجعة كيف ينبغي تطوير المنهج الدراسي وطرق التقييم.
- يجب أن يتوافر في المدارس، ولاسيما المدارس الثانوية "مرشدون تعليميون" لرصد التقدم في العملية التعليمية وتقديم النصيحة للطلاب وأولياء الأمور.
- ينبغي مراجعة برامج تدريب المعلمين، ويمكن منح المعلمين المميزين إجازة أو فترات تفرغ لتعزيز مهاراتهم.
- يجب تشكيل مجموعة هدفها تمييز الإبداع المؤثر والفعال في التعليم وممايزته عن الأنماط السائدة في التدريس.
- يجب على الحكومة أن تجعل من أهم أهدافها ألا يتخلف أي طالب عن مواصلة التعليم ويجب أن تسعى إلى زيادة مستوى تقدم الطلاب.
- بالنسبة للطلاب الذين لايتقدمون على النحو المأمول يجب أن يكون لهم الحق في الحصول على دعم إضافي كتدريس الطالب بشكل منفرد سواء داخل أم خارج المدرسة.

وقد حان الوقت الآن أن نضع الأفكار النظرية قيد التجربة، وهو ما يعني عملياً إحداث تغيير في نظام التعليم والطريقة التي نقدمه بها، وسيكون لهذا التغيير دلالاته بالنسبة للمناهج الدراسية وتقييم الطلاب والوسائل التي نحكم بها على نجاح الطلاب من عدمه، ومن ثم فإن الشيء المهم حقاً أن هناك فرد في المدرسة يعرف الطالب، وعلى وعي بالعمل الذي يقوم به الطلاب، ودراستهم، وأن يكون لديه الوقت الكاف الذي يقضيه معهم، وخلال هذا الوقت يراجع مدى تقدم الطلاب ويحدد معهم الأهداف.

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن كثيراً من الطلبة المجتهدين، وأولئك الموهوبين، وذوي المهارات قد تلقوا بالفعل مساعدة إضافية. وفي هذا السياق يرى "وايز" أن شخصنة التعليم ستضمن أن تحصل الأغلبية التي تتعثر في منتصف الطريق على تعليم مناسب مع ظروفهم ومهاراتهم أيضاً. وقال

رئيس الاتحاد الوطني للمعلمين "ستيف سنوت" "إذا قررت الحكومة أن تقييم التأثير الضار الذي توجده الامتحانات على الطلاب والمدارس فسيكون هذا القرار بمثابة تحول ضخم في نهج التفكير".

ودعا وزير التعليم في حكومة الظل "نيك جيب" المدارس إلى الشروع في التدريس للطلاب على أساس المجموعات ذات القدرات المتساوية أو المتشابهة، وأضاف أن "تفصيل المنهج الدراسي بما يتناسب مع قدرة كل طالب يجب أن يؤدي بالتأكيد إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الإنجاز في جميع المجموعات ذات القدرات المتفاوتة".

أما الناطق باسم وزارة التعليم في الحزب الليبرالي الديمقراطي المعارض "سارة تيثر" فشككت في جدوى ما ينادى به الوزير قائلة: "إن الحديث عن شخصنة التعليم يدخل ضمن إطار استخدام اصطلاحات جديدة سرعان ما تذهب مع الريح من دون أن تحقق التغيير الذي نرغب فيه في مجال التعليم".

وبصفة خاصة هناك تغيرات محورية نريد أن نلفت الانتباه إليها منها:

- الإصلاح التربوي غير المسبوق والحادث الآن في مناطق كثيرة من العالم.
- الثورة الحادثة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (ICT).
- التغييرات الجذرية العالمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وفى السطور القادمة نلقى نظرة على هذه التغييرات كونها تمدنا بسياق محوري يدعم مفهوم المدرسة الذكية كمفهوم جديد للحاضر والمستقبل.

التغيير السياسي - أجندة الإصلاح التربوي في انجلترا وويلز:

تنظر كل أمة إلى إصلاح التعليم بوصفه أهم الوسائل التي تطمح من خلاله إلى بناء أمة، وأيضاً كي تمتلك ناصية القوة التي تجعلها أمة قائدة لا مقودة. إننا نحتاج إلى إصلاح التعليم ليتسنى للتلاميذ اكتشاف بيئاتهم بشكل أفضل، والتعرف على مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى بصورة أوضح، ولكي يتسنى لنا نحن - التربويون - التعرف على حاجاتهم المختلفة، ومحاولة تنمية اهتماماتهم، والرفي بتفكيرهم ليخوضوا غمار الحياة بشكل أفضل.

إن التعليم يجب أن يتغير ويسير نحو الأفضل، لأن الأطفال والتلاميذ أنفسهم - شأنهم في ذلك شأن ما في الكون- يتغيرون. فهم يأتون اليوم إلى المدرسة باختلافات أكثر، ومن ثقافات متباينة، وبمشكلات أكثر تعقيداً، كما أن المدارس يجب أن تتغير إذا لم تحقق النتائج المرغوبة، أو أن النظام قد أخفق في تدريب الأطفال والتلاميذ على أن يكونوا متعلمين جيدين، وقادرين على حل المشكلات

التي تواجههم، أو لأن المتخرجين من المدرسة الثانوية لم يحصلوا على المهارات المطلوبة أو الكافية، أو لأنهم لم يحصلوا على القدر الكافي من المعرفة التي تؤهلهم لمسايرة متطلبات العصر.

وقد دأب كثير من التربويين على مر الزمن على تطوير التعليم، والرقي بمستواه من خلال البحث الصادق، والقراءة الواعية، والتفكير العلمي المنظم... الخ، وكان من نتيجة ذلك ظهور كثير من النظريات التربوية، والكثير من طرق التعليم ووسائله، وجملة من الأفكار والتصورات التي تبحث في مواطن القوة والضعف، وتساعد في تعرف المزيد عن التعلم، وكيف يحدث هذا التعلم، وكيف يمكن الاستفادة من هذا التعلم في زيادة الإقبال عليه، وكذا استمرار فاعليته. وقد كان التخطيط السليم القائم على استشراف المستقبل، والاستعداد له خير معين على ترجمة كثير من تلك النظريات والأفكار والتصورات إلى أفكار عملية تسعى للإرتقاء بالتعليم، ليوافق تطلعاتنا وآمالنا.

على سبيل المثال فإن استخدامنا لتكنولوجيا الاتصالات، والمعلوماتية الجديدة في نشر المعرفة، واكتساب المهارات تعد من أكبر التحديات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين. لأن استخدام هذه التكنولوجيا ستسمح لنا بإلغاء المحلية الفيزيقية للمعرفة. وهذا يعني أن المعرفة لم تعد مركزة في أماكن بعيدة، أو أماكن متميزة، بحيث لا يتيسر في الغالب الدخول إليها، أو نكون على مقربة منها. وعليه ينبغي أن يكون الهدف هو إنشاء التعليم عن بعد الذي أصبح الآن من الناحية الفيزيقية، أمراً ممكناً، فهو مفتاح إلغاء المسافات في التعليم، وهو منحى ديمقراطي كونه يتناسب مع احتياجات كل فرد، وهو شكل تعليمي يمكن أن يقدم في كل مكان وللجميع.

ويعد التعليم عن بعد إضافة قيمة، فإلى كونه عمل أخلاقي، فإنه يعد أيضاً مطلباً اقتصادياً، والكثير من الدول تستثمر جزء كبير من ثرواتها في الانفاق على الأساليب التربوية القديمة، لتنمية مجتمعاتهم، على الرغم من كونها ليست من الدول الثرية. إذاً فلماذا لا تختار بدلاً من ذلك أن تستثمر في الأساليب التربوية الحديثة؟ هذه هي الفكرة التي دعا إليها "ميشيل سيرز" Michel Serrese جميع البلدان الغني منها والفقير - إذا تكلمنا بلغة الاقتصاد - إذ أن إمكانية التغلب على مشكلات البطالة، والمجاعة، والعنف، والمرض، والأزمات الاقتصادية، وانفجار السكان... الخ، يعتمد إلى حد بعيد على التطور العلمي والثقافي الذي يحققه الأفراد والجماعات، فالتجديد والإبداع يقودان الاقتصاد، ونتيجة لذلك غدت كل دول العالم - بما فيها الأكثر ثروة - تزداد متطلباتها التعليمية كل عام، بينما ميزانيات التعليم والتدريب في القطاع العام أو الخاص على المستوى المركزي، أو مستوى المحليات تستنفد عن آخرها، ولا تجد دعماً لها.

فالنمو الاقتصادي في بلد ما يتحقق بشكل كبير من خلال تزايد القيمة الاقتصادية التي ينتجها مواطنوه، وتشدد النماذج الاقتصادية التي يشار إليها بنماذج "النمو الجديد" على أهمية المعرفة الجديدة، والابتكار، وتطوير القدرات البشرية، يمكن للأفراد ليس فقط إضافة قيمة محددة إلى الاقتصاد، وإنما أيضاً الاسهام في الموروث الثقافي، والمشاركة في الحوار الاجتماعي، وتحسين

صحة الأسرة والمجتمع، وصون البيئة الطبيعية، وتعزيز أوضاعهم المهنية وإمكانياتهم في سبيل مواصلة التطور، والإسهام في الجهد المشترك مما يخلق دورة قوية وفعالة قائمة على التطور، ومن خلال انتفاع الجميع بتعليم عالي الجودة-بصرف النظر عن الجنس والاثنية، والديانة واللغة- يمكن مضاعفة هذه الإسهامات الشخصية، وتوزيع فوائد النمو الاقتصادي بشكل عادل لينعم بها الجميع، ويوفر مشروع "المعايير" المعمول به حالياً في هيئات ضمان جودة التعليم ثلاث وسائل تربط ما بين تحسين التعليم والنمو الاقتصادي المستدام والواسع الانتشار. انطلاقاً من تعزيز القدرات البشرية وهي: تعميق رأس المال (قابلية القوى العاملة على استخدام تجهيزات أكثر إنتاجية. بكلمات أخرى قوى عاملة ذات جودة أكبر وأكثر إطلاعاً وتكون قادرة على إضافة قيمة جديدة إلى المخرجات الاقتصادية) والابتكار التكنولوجي (قابلية القوى العاملة على إنتاج معرفة جديدة وتوزيعها وتقاسمها، واستخدامها. وتستخدم عوامل الإنتاجية الثلاثة هذه كقاعدة لطرق تكميلية ثلاث متداخلة نوعاً ما وتقيم رابطاً بين السياسات التعليمية والتنمية الاقتصادية وهي:

- زيادة الاستيعاب التكنولوجي للطلاب من خلال دمج المهارات التكنولوجية ضمن المناهج التعليمية (أو ما يسمى بـ "محو الأمية التكنولوجية")
- تعزيز قابلية الطلاب على استخدام المعرفة لإضافة قيمة جديدة إلى المجتمع والاقتصاد، وذلك من خلال تطبيقها في حل المشاكل المعقدة في العالم الحقيقي بشكل عام أو ما يسمى بـ "تعميق المعرفة"
- تعزيز قابلية الطلاب على الابتكار وإنتاج معرفة جديدة، والاستفادة من هذه المعرفة الجديدة، أو ما يسمى بـ "إنتاج المعرفة"

إن التعليم عن بعد باستخدام التكنولوجيا الحديثة، هو أقل نفقات من التعليم التقليدي، والذي تلبى نفقاته الباهظة من مصادر شحيحة. فماذا علينا أن نفعل؟ والجواب: أن ننتقل، أن نتقدم إلى الأمام.

وبينما تقدم التكنولوجيا الحديثة الحل الأمثل إلا أنها من الممكن أن تعمل على زيادة عدم المساواة. فنتيجة لهذا التقدم التكنولوجي الذي ينمو بشكل متسارع، ظهرت أشكال جديدة من الأمية - الأمية الكمبيوترية- والسؤال الكبير الذي تطرحه الثورة الصناعية الثالثة، والتي تقودها بصفة أساسية ثورة الكمبيوتر، يتعلق أساساً بنظام العمل. فالإنتاج يزيد، والبناء الاجتماعي يزداد هو الآخر. والعمال المهرة تزداد قدرتهم على التكيف مع الأشكال الاقتصادية الجديدة، ويؤكدون صلاحيتهم للخوض في سوق العمل غير المحلي. لكن في الوقت نفسه، هناك خطر كبير في الدول الغنية وفي الدول النامية كذلك. يتمثل في استبعاد أعداد كبيرة من العمال ضعيفي الكفاءات والمحرومين من أي كفاءات. لكن من الخطأ اعتبار هؤلاء الناس عاطلين عن العمل.

وفي هذا السياق بعد ثمانية عشر عاماً من حكم المحافظين تركزت السلطة في حزب العمال الجديد New Labor وتحديداً في عام 1997 حيث وضعت التربية على قمة أجندتها - تحت شعار ما أسموه حملات مقدسة Crusade قوية لتحديث وتطوير المدارس، وجميع المهن الأخرى- زيادة الاهتمام على المستوى المركزي بالتربية، وتوالت الأوراق الخضراء والبيضاء White & Green مع استحداث وحدة للمحاسبية ووضع المعايير التربوية كوحدة فرعية من وزارة التعليم آنذاك. وبدأ إصلاح تربوي واسع المدى وعميق المستوى، وساد شعور مُلح بأن المدارس يمكن -بل يجب- أن تصبح أكثر فعالية، وأن تحاسب بشكل علني عما تقوم به من أعمال. وكانت الرسالة الموجهة إلى المدارس وسلطات التعليم المحلية (LEA) Local Education Authorities هي ضرورة عدم وجود أي تهاون عند الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة، وعدم التسامح مع الفشل، أو غير مسموح إطلاقاً بالفشل، وسادت ثقافة توجيه اللوم للمدارس متدنية الأداء وضعيفة القيادة، بل الإعلان عن المدارس والإدارات التعليمية المحلية التي لاتصل لمستويات الأداء المطلوبة، وتوجيه اللوم لها، والتي كانت قد بدأت في عهد الحكومة السابقة مع التشديد على المعلمين بشكل أكبر من ذي قبل.

وعلى الرغم من تحذير الباحثين في مجال المدرسة الفعالة، فإن حزب العمال الجديد اعتمد على بعض نتائج أبحاث المدرسة الفعالة، واستنتج أن الرسالة الأساسية هي أن "المدرسة يمكن أن تعمل بشكل مختلف، وأن تحدث فروقاً بسيطة" وبالمثل تم تجاهل التحذيرات في الأدبيات والكتابات المتعلقة بتحسين المدرسة، والتي تقضي بأن التغيير يستغرق وقتاً طويلاً، وأنه معقد، وأن معياراً واحداً قد لايناسب جميع الموديلات أو النماذج، وتم اعتبار ذلك غير مناسب.

وتم النظر إلى تحسين نوعية القيادة المدرسية والتعليمية وتدريب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب في المدارس الأساسية على أنها وسائل أساسية لمواجهة الإفراط والتفريط في التحصيل، ووضع المدارس الإنجليزية على قدم المساواة مع مثيلاتها العالمية، وكان هناك أهمية خاصة للتطبيق السريع لاستراتيجيات قومية لتعلم القراءة والكتابة والحساب، إذ تم وصف محتوى دروس القراءة والكتابة والحساب خلال سنوات المرحلة الابتدائية، وكيفية تدريس ذلك المحتوى.

وللمرة الأولى تم وضع أهداف طموحة لمعرفة القراءة والكتابة والحساب للتلاميذ الذين يتكون المدرسة الابتدائية، هذا إلى جانب أن المسؤولين الكبار وعدوا بالتخلي عن مناصبهم وتقديم استقالاتهم إذا لم يتم تحقيق هذه الأهداف المنشودة.

علاوة على ما سبق يتم تقييم أداء التلاميذ من خلال اختبار مطور خاصة خلال السنوات الأولى، وخلال سنوات المدرسة الابتدائية، وأصبحت المدارس أكثر مسؤولية عن أداء تلاميذها أمام عامة الشعب ووفق قواعد محاسبية معمول بها في البلاد، ويتم التحقق من هذه المحاسبية، عن طريق نشر تقارير المفتشين على المدارس من قبل مكتب المعايير التربوية في بريطانيا OFSTED

وفي الوقت نفسه فإن تقارير التفتيش الصادرة عن السلطات التعليمية المحلية (LEA) - Local Education Authorities والتي تؤكد على وقوع العبء الأكبر من المسؤولية على المدارس.

وتزامنت هذه التغييرات مع عدد من المبادرات تستهدف علاج التأخر الدراسي المتفشي آنذاك من خلال القطاع الخاص، خاصة مجتمع رجال الأعمال، لأن يصبحوا أكثر مشاركة في التعليم، لاسيما التمويل، وشملت تلك المبادرات مجالات العمل التربوي، وبرامج التميز في المدن، والمدارس الصيفية، وأخيراً تم تشجيع إنشاء مدارس متنوعة ومختلفة مثل: المدارس المتخصصة، وأكاديميات المدينة، والمدارس الدينية. ولقد كان هناك حوالي (120) مليون جنيه استرلينياً من الممولين للتعليم الحكومي، بين عامي (1997-2001) ونتج عن مشاركة القطاع الخاص في أن بعض المدارس، والإدارات التعليمية المحلية أصبحت تدار كليةً من قبل شركات خاصة.

ونظرت الحكومة أيضاً للقطاع الخاص من خلال قيامه بالدراسات التربوية، فعلى سبيل المثال استطاع "هاي ماكبير" HayMcbcr أن يحصل على منحة غير مسبوقه لتطوير برنامج جديد يهدف إلى تنمية مهارات مديري المدارس، وأن يجري بحثاً في سمات المعلم الفعال، وتم استخدام هذه الأبحاث كأساس لإدخال معايير قومية عام (2000) لتقويم أداء المعلمين فضلاً عن اعتبارها نقطة مضيئة لتطوير نظام قومي موضوعي لتقييم أداء المعلمين.

في حقيقة الأمر لقد تم انجاز تلك التغييرات الملموسة في النظام التربوي في إنجلترا في وقت وجيز جداً، وأدت هذه التغييرات إلى تغيير ملموس في معنويات كل من يعمل بالعملية التعليمية. وهذا الانتعاش في عالم التربية والتعليم لم يستمر طويلاً نتيجة انتهاء حكم حزب المحافظين الذي دام طويلاً، مع إدخال المنهج القومي، ومهام التقويم المستند إلى المعايير Standard Assessment Tasks (SAT) فكثير من المعلمين وموظفي الإدارات التعليمية المحلية (LEA) قد أخذتهم الدهشة، بإدارة حزب العمال الجديد، وحملتهم على المدارس منخفضة الأداء والمعلمين الذين يقدمون أداءً ضعيفاً ويتسمون بالقسوة في المعاملة، بدلاً من توجيه الإرشاد لهم، على سبيل المثال: لقد كانت استراتيجيات تعليم القراءة والكتابة والحساب، إلى جانب التدريب الإلزامي أثناء الخدمة على ممارسة هذه المهارات يعد من العوامل التي تمثل تحدياً غير مسبوق للممارسات القديمة، فبينما رحبت بعض المدارس بهذه المبادرة، شعرت مدارس أخرى بأنه تم تهميشها والتقليل من دورها، في الوقت الذي أدى ذلك إلى تدهور كفاءتها المهنية.

وفي هذا السياق أخذت البيروقراطية طريقها في الازدياد، خاصة فيما يخص الرقابة والمساءلة وتحديد الأهداف. واستمرار توجيه النقد للمدارس جذب مجال التغطية الإعلامية المتواصلة؛ التي وثقتها الظهور المستمر، والتشدد المتحزق لكبير مفتشى جلالة الملكة في ذلك الوقت، وتسبب ذلك التركيز المستمر من الحكومة على المدارس ذات الأداء الضعيف، والمعلمين الضعاف، للإعلان عن الممارسات التعليمية والاحتفاء بها، كما أن استخدام العبارات الفضفاضة